

لا يوجب الغسل عند ما إذا ضرب على صلح أو جعل شيئا قليلا فزال منه في تلك السهوة  
ويشترط وجود السهوة عند انفصاله من الصلب ولا يشترط طردها إلى النقصان من الصلب  
ولا يشترط دوامها إلى النقصان إلى ظاهر الزرع عند الرطوبة ومحمد خلا فالذي يوست  
ثم قال الرافعي ولو اغتسل من النزال ثم خرجت منه بنية وجب الغسل لوجود الإجماع سواء  
خرجت بعد ما بال أو قبله خلا فالملك حيث قال إن امرأه إذا أتت لاعتل عليه من كالتين  
وفي رواية إن من خرج قبل البول ثم ريقته المني الأول فليجب الغسل ثانيا وإن خرج  
بعده ثم ريقته حديد فليجب الغسل فلهذا لا يخرج من حال إن خرج قبل البول وجب  
الغسل ثانيا وإن خرج بعده فلا وكل من أتى بنية مثله وجب له ثانيا على اعتبار  
الوقت والسهوة لأن ما خرج قبل البول بنية ما خرج بعده البول خرج  
بغير سهوة وتقول من قال إنما خرج مني حديد من غير بنية الأول فليجب له غسل  
عنه إجماعا إذا أمني السهوة واغتسل من تساعته واصل في خروج بنية المني على الغسل  
عنه إجماعا ومحمد لا يغسله يوست ولا يبعد الصلوة بالجمع لأنه اغتسل للأول  
ولا يجب الغسل للماني إلا بعد فرجه ولو خرج بعد ما بال وأرجمه ذكره أوتام أو من  
خطوات كرتة لا يجب عليه الغسل اتفاقا لأن ذلك يقع بأية التي لا يزال في مكانه  
بسهوة ولو خرج منه بعد البول وذكره فمشر وجه الغسل والفتوى على قول أبي يوسف  
في العتق إذا استحي من أهل البيت أو خاف أن يقع في قديم الرتبة وعلى قولها في غير العتق  
وإذا لم يتدارك مسك ذكره حتى تنزل المني صار جبا فالا اتفاق ثم قال الرافعي وتقول  
المعنى في الوجيز والمرأة إذا تلذذت بخروج ما كان لها من الغسل يشترط أن يكون من  
المني في حقها السهوة والتلذذ لا يغيره فصرح به في الرضا قال ولا يبرئ في حقها إلا من  
السهوة وذكره ذكره إمام الحرمين لكن ما ذكره الأكراد في تعريضا السهوة بين مني  
الرجل والمرأة في طم وإحصاء الثلث فلهذا قال في التمهيد إن من المرأة إذا فرغت  
بسهوة أو بغير سهوة وجب الغسل كمن الرجل وإذا وجب الغسل في استئصال السهوة كان  
الإحصاء محاسرا كإحصاء الرجل ولو اعتلت المرأة من الجماع ثم خرج المني منها لزمها الغسل

على من سئته وبقا الربيعة م

لا تتم صلوة أحد حتى يبيغ الوضوء كما أثره قال يغل وجهه ويديه إلى الرقيق ومسح برأسه  
ورجليه إلى الكعبين وقال الربيعه ما لك هوسه وليس يوجب لاف الوادي الأنتية  
للطهارة فلا تقيد ترتيبه وإن التصيب جملة الأعضاء المان المعتبر بطلب الغسل والمعلق  
وصل إلى الدنيا ذكر استنبه وإن برأسه عرف المشرك فاستترت كلها في من غير أنفة طلب  
تغيره تعلق بعضها على بعض في الوجود فما وجد من التركيب طلب اعتبار غسل جملة الأعضاء  
ومعنى أذفل السوق ما شترت على وضوء حيث كان المتأد اعجاب بالذخول لشرا ما ذكر  
كيف ما وقع وأما الموالاة وهي المتابعة بان يغسل العضو لما قد قبلت لامل في زمان  
معتدل دون معتدل فليست واجبة على القول بكونها في القول القويم واجبة وبه قال مالك  
وأحمد في رواية دليل القول القويم أن النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الموالاة وظن وصف  
وهو أن يغتسل الأثرين شيئا ودليل القول بكونها ما رده أحمد والروادد من حديث النبي  
أن رطله حوضا وذكر كسبة في عتبه فلا كان بعد ذلك مرة التي على إجماع الغسل في كل الموضع  
وإنما به بالهتشاف والغسل الواجب أي المفضى أربعة أحدها الغسل في خروج المني  
وهو موجب للغسل بالاجماع قال الرافعي والمني فراض ثلاث أحدها الرابحة البهية براحته  
اليمين والطلع ما دام رطبا فإذا جف استربت راحته براحته سبأ في البيض الثانية السرفق  
بوفعات والثالث التلذذ بخروج وجهه واستقباله فتور الذكر وانك والسهوة ولوفعات  
أخر كحل الخانة والبيض في مني الرجل والرقبة والاضرار في مني المرأة في حال اعتد الطم  
وتن هذه الصفات ليست من خواصه بل الوحي اليه البيض تخني كمن الرجل والمنى رقيق  
كمن المرأة ولا يشترط اجتماع هذه الخواص بل أحدها كاحدة في مرة إن الجماع  
بني فلو خرج بغير دفق وسهوة لم يرض أو تجمل شيء تغتسل وجب الغسل خلا فالذي صيغة  
ذكره مالك وهو في حاله إجماع انتهى قلت من موجبات الغسل عند ما خرج  
المني إلى ظاهر الجسد إذا انفصل عن متره برفق وسهوة من جماع كان حصل باقتلام  
أو عتق أو فرك أو فطر والرفق لازم السهوة فإذا لم توجد السهوة عند خروج